برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٠ - ١٩٩٧/١٠/٢٣

مخططات الإستراتيجيات القطرية

البند ٦ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/97/6/Add.1
28 August 1997
ORIGINAL: FRENCH

النيجر

الموجز

يواجه النيجر، وهو بلد غير ساحلي ذو طابع سهلي، صحراوي، ظروفا مناخية شديدة الصعوبة. وعلى النقيض من بلدان السهل المجاورة ا خرى، فإن المنطقة السودانية (تهطل ما يزيد على ٦٠٠ ملليمتر في السنة) منعدمة في النيجر تقريبا، ا مر الذي يحدّ من الإمكانات الزراعية. وثمة أقل من نسبة ١٢ في المائة من ا راضي صالحة للزراعة. وعلى مدى السنين، أصبح الوضع الغذائي مقلقا بشكل متزايد، بسبب التصحر والاستغلال المفرط للأراضي، والجفاف المتكرر، والنمو الديموغرافي الذي يفوق النمو الزراعي. وفي هذا السياق الهش، بدأت عمليات تدخل **البرنامج** في النيجر منذ ١٩٧١.

وطبقا لمذكرة الاستراتيجية القطرية التي أعدتها الحكومة بالتعاون مع **منظومة الأمم المتحدة**، فإن استراتيجية **البرنامج** خلال السنوات الأربع القادمة ستدور حول ثلاثة محاور للعمليات هي: التنمية الريفية، التعليم والصحة العامة. وستتمثل أهدافها في تشجيع الإنتاج الزراعي مع المحافظة في الوقت ذاته على الإرث الايكولوجي بواسطة أنشطة "الغذاء مقابل العمل"، وزيادة معدل تغطية الرعاية الصحية للأم والأطفال وتحبيذ التحاق الفتيات بالمدارس في محيط الرحل/ البدو. وستتركز أنشطة **البرنامج** على الأقاليم الأشد تضررا، وستولى عناية خاصة لاستهداف المرأة. ومن المقدر أن يتطلب **البرنامج** للسنوات الأربع القادمة (١٩٩٩ - ٢٠٠٢) كمية من الأغذية قدرها ٠٠٠ ٦٣٥ طن .

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

Programme

Programa Mundial de Alimentos

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

مدير عمليات إقليم إفريقيا:	M. Zejjari	رقم الهاتف: 6513-2201
منسق عمليات النيجر:	L. Bjorkman	رقم الهاتف: 6513-2244

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (6513-2641).

A

مقدمـة

١- من بين البلدان الـ ١٧٤ بلدا المشمولة بمؤشر التنمية البشرية **لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، تأتي النيجر في المرتبة الأخيرة بسبب الهبوط الشديد لهذا المؤشر منذ الثمانينات. وصنف البلد ضمن أقل البلدان نموا من طرف **منظمة الأمم المتحدة**، ومن بين العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض من طرف **منظمة الأغذية والزراعة**. فمعدل الالتحاق بمدارس التعليم الابتدائي هو ٢٧ في المائة فقط، و٢٠ في المائة للبنات. ويصل متوسط معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين إلى ١٢ في المائة فقط (ثمانية في المائة للنساء). ويتوفى طفل من أربعة أطفال في سن الخامسة وطفل من ثلاثة يعاني من سوء التغذية المزمن. أما معدل العمر المتوقع فهو ٤٦ سنة فقط، ومتوسط الدخل السنوي للفرد هو ٢٧٠ دولارا[١] .

٢- ولم ينجح أول برنامج للتكيف الهيكلي الذي بدأ في عام ١٩٨٣ في إنعاش الاقتصاد. وفي الفترة من ١٩٨٥ و١٩٩٤، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,١ في المائة في المتوسط سنويا. وفضلا عن ذلك، يبدو أن النيجر لم تستفد من خفض سعر الفرنك الأفريقي في يناير/ كانون الثاني ١٩٩٤، فأولا، لازدياد العجز في الميزان التجاري من جهة، وثانيا، التنافسية النسبية لمنتجات النيجر بالنسبة لمنتجات نيجيريا، التي يجري معها أكثر من ٤٥ في المائة من مبادلاته، لم تستمر سوى فترة قصيرة. ومنذ نهاية أغسطس/ آب ١٩٩٤، استعاد سعر صرف النيرة مستواه قبل التخفيض بسبب التدابير الاقتصادية التي اتخذتها سلطات النيجر. وعلى هذا، وخلال التسعينات، تحولت الأزمة الاقتصادية إلى ظاهرة حادة، نظرا للعبء الثقيل للدين الخارجي والصعوبات المالية، لاسيما فيما يتعلق بتأخير دفع رواتب موظفي الدولة ومتأخرات السداد الحكومية لدى الشركات العامة.

انعدام الأمن الغذائي، والفقر والجوع

انعدام الأمن الغذائي على المستوى الوطني

٣- ما انفك انعدام الأمن الغذائي في الزيادة بمرور السنين. فمنذ عدة سنوات، شكل العجز الغذائي ظاهرة هيكلية نظرا للنمو الديموغرافي ونسبته ٣,٣ في المائة، وهي نسبة تفوق نمو الإنتاج الزراعي. وبالإضافة إلى مشكلات التصحر والاستغلال المفرط للأراضي، ترجمت هذه الظاهرة إلى نوع من انعدام الأمن الغذائي الدائم في كافة أنحاء البلاد حيث يمس ثلثي السكان البالغ عددهم ٩,٢ مليون نسمة، يعاني عدد كبير منهم من سوء التغذية. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من انعدام الأمن الغذائي في النيجر: (أ) عجز غذائي مزمن يصيب شريحة كبيرة من السكان ويتسبب في وقف النمو وانخفاض الوزن لدى الأطفال؛ ب) عجز غذائي موسمي أثناء الفترة الفاصلة بين مواسم الحصاد حيث يفتقر عدد كبير من الفلاحين إلى الحبوب مع الارتفاع الشديد لأسعار المواد الغذائية؛ (ج) عجز غذائي بسبب النقص العام والشديد الناجم عن الكوارث الطبيعية مثل الجفاف.

(١) جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة ا مريكية، مالم يذكر غير ذلك.

٤- وتمثل الزراعة، وهي أهم قطاع في اقتصاد النيجر، نسبة ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي تستخدم ما يزيد على ٨٠ في المائة من اليد العاملة. وتتركز في جنوب البلاد على اتساع ٢٠٠ كيلومتر عرضا، مخترقة البلاد من الشرق إلى الغرب. وتصل المساحة المزروعة إلى ١٥ مليون هكتار، أي ١٢ في المائة من الأراضي. والزراعات الأساسية هي الحبوب: الدخن (٢ مليون طن في العام)، والذرة البيضاء (٠٠٠ ٣٠٠ طن في السنة). ويساهم جنوب محافظة مارادي، وهي منطقة تتمتع بفائض غذائي، بأكثر من ٣٠ في المائة من إنتاج الحبوب الوطني. والمنطقتان الأخريان المنتجتان هما الواقعتان جنوبي مقاطعتي زيندر ودوسو. والمقاطعات الأربع الأخرى، وهي ديفا، أغادير، وتاهوا، وتيلابيري (والواقعة أساسا في المنطقة الرعوية) فهي تعاني من العجز الغذائي بشكل واضح.

٥- وقبل عام ١٩٨٩، كان إنتاج الحبوب الوطني السنوي في المتوسط كافيا لتغطية احتياجات السكان. ومنذ عام ١٩٨٩، ورغم أن إنتاج الحبوب السنوي قد ارتفع، فان النيجر لم تتمتع في أي سنة بأي فائض في الحبوب، وعانت من عجز غذائي سنوي على درجة كبيرة من الأهمية، وفي حدود ٠٠٠ ٣٢٢ طن في المتوسط. وبسبب النمو الديموغرافي المرتفع، زادت الاحتياجات من الحبوب بصورة استثنائية؛ فبين ١٩٩٣ و١٩٩٤، ارتفع الطلب إلى ٠٠٠ ٥٤ طن، وبين ١٩٩٤ و١٩٩٥، إلى ٠٠٠ ٧٩ طن، وبين ١٩٩٥ و١٩٩٦، إلى ٠٠٠ ١٢٧ طن. ويقوم تقدير هذه الاحتياجات على أساس متوسط وطني للاستهلاك السنوي قدره ٢٤٢ كيلوغراما للفرد. وتوفر الحبوب أكثر من ٨٠ في المائة من السعرات الحرارية للمقيمين الريفيين و٦٥ في المائة للرحل والحضر. واليوم، فإن أي حصاد عادي يتمخض تلقائيا عن عجز زراعي. وهو ما يعني أن النيجر أصبحت مرتهنة بالواردات الغذائية. ورسميا، ومنذ السنوات العشر الماضية، كانت الواردات التجارية السنوية نحو ٠٠٠ ١٤٣ طن والمعونة الغذائية ٠٠٠ ٥٠ طن. ويضاف إلى هذا، الواردات غير الرسمية القادمة من نيجيريا (٠٠٠ ٣٠٠ طن في عام ١٩٩٦ طبقا للتشخيص الدائم للجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل).

٦- والنيجر، وبالاحتياطي الوطني المتدني جدا والقدرة الضعيفة على الاستجابة للكوارث الطبيعية، تظل معرضة بشكل كبير لخطر الجفاف الدوري.

الفقر وآثار انعدام الأمن الغذائي

٧- طبقا للمسح الوطني للميزانية والاستهلاك، فإن ثلثي السكان يعيشون دون حد الفقر (دخل سنوي يقل عن ٠٠٠ ٧٥ فرنك أفريقي في الحضر وعن ٠٠٠ ٥٠ فرنك أفريقي في الريف)، وأن أكثر من ثلاثة ملايين نسمة يعيشون في حالة من الفقر المدقع (دخل سنوي يقل عن ٥٠ مليون فرنك أفريقي في الحضر وعن ٠٠٠ ٣٥ فرنك أفريقي في الريف). وأشد المجموعات فقرا تعيش في: (أ) المناطق التي تعاني من العجز الغذائي المزمن حيث يظهر تدهور البيئة بشكل ملحوظ؛ (ب) المناطق التي يوجد بها سوء تغذية مزمن لدى الأطفال، مما يتسبب في معدلات مرتفعة للأمراض؛ (ج) المناطق التي ينخفض فيها معدل الالتحاق بالمدارس.

٨- وتقع المناطق التي تعاني من تدهور ملحوظ للبيئة وحيث ينتشر العجز الغذائي المزمن، في محافظات أغادير وديفا (أحياء نيغيغمي، وماينا – سوروا وديفا)، وتاهوا (أحياء تشينتا بارادن، وإليلا وتاهوا)، وتيلابيري (أحياء فيلينغا، يولام، تيرا وتيلابيري)، وزيندر (حي تانوت وغوري)، ومرادي (حي داكورو ومایاهي).

٩- وفيما يتعلق بسوء التغذية المزمن لدى الأطفال الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات، يشير تقرير **منظمة اليونيسيف** بشأن المرأة والطفل، إلى الفروق القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. فمعدل سوء التغذية الحاد يرتفع بنسبة الضعف في الريف عنه في الحضر (١٧ في المائة مقابل ٨ في المائة)؛ والشكل المعتدل هو أيضا وبنسبة أقل، أكثر حدوثا في الريف عنه في الحضر (٣٤ في المائة مقابل ٢٥ في المائة). وتقع المناطق التي تعاني أكثر من سوء تغذية الأطفال، في الأقاليم الريفية لمحافظة ديفا وفي شمال مقاطعتي زيندر ومرادي. ويتسبب سوء التغذية المزمن لدى الأطفال، في حدوث مرتفع جدا للأمراض وتزايد الوفيات. كما أن التغطية الصحية هي أيضا متدنية جدا في الريف (١٧ في المائة) عنها في الحضر (٩٠ في المائة). والأحياء ذات المعدل المنخفض من التغطية الصحية هي مياهي وداكورو وغيدان - رومحي وأغيا (محافظة مرادي)، وأوالام وساي (محافظة تيلابيري)، وغوريه وماغاريا (محافظة زيندر) وإليلا (محافظة تاهوا).

١٠- وطبقا للمسح الديموغرافي والصحي الذي أجرته الحكومة، توجد علاقة متبادلة بين مستوى تعليم الأمهات والحالة الصحية والتغذوية للأطفال. فأكثر من ٣٤ في المائة من الأطفال ذوي الأمهات الأميات يعانون من سوء التغذية المزمن، مقابل ٢٤ في المائة للأمهات اللائي التحقن بالمدارس. والمعدلان هما على التوالي ١٦ و٩ في المائة لسوء التغذية المزمن الحاد. وفي الحضر، يصل معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي إلى ٦٨ في المائة، مع أنه في الريف لا يصل إلا إلى ١٨ في المائة فقط (منها نسبة ٩ في المائة للبنات). وعلى هذا، فإن معدل الالتحاق بالمدارس الأشد انخفاضا يوجد في المناطق الريفية، ولاسيما في الأحياء الريفية التابعة لمحافظات زيندر وتاهوا ومرادي، ويخص أساسا الفتيات.

١١- وطبقا لهذه المعايير الثلاثة (البيئة وسوء التغذية والالتحاق بالمدارس)، يتضح أن الأحياء التي تعاني أكثر من الفقر هي الأحياء الواقعة في محافظة ديفا والأحياء الواقعة في شمال محافظتي زيندر ومرادي.

١٢- أما المجموعات الأشد تضررا من انعدام الأمن الغذائي فهي: (أ) صغار المزارعين والمربين الذين لا يكفي حجم مساحاتهم المزروعة وقطعانهم لإعاشة أسرة؛ (ب) المجموعات السكانية الزراعية الرعوية التي هي في سبيلها للاستقرار (البيل والطوارق والتابو) والتي لا تمتلك أي أراضي لزراعتها؛ (ج) الأسر كثيرة العدد والأطفال دون سن الخامسة، والتي تعيش في المناطق المحيطة بالمراكز الحضرية وفي المناطق الزراعية ذات النمو الديموغرافي المرتفع؛ (د) المربون الذين فقدوا كل شيء ولا يملكون وسائل إعادة تكوين قطعانها.

١٣- وتشكل النساء والأطفال مجموعة متضررة بوجه خاص في النيجر: فثمة طفل من بين أربعة أطفال يموت قبل بلوغ سن الخامسة وسبع نساء في الألف يتوفين عند الوضع. وتتحمل المرأة الجزء الأكبر من مسؤوليات الإمداد بالأغذية والمياه للأسرة، ولدى هجرة الرجال، فإنها تتولى كامل مسؤولية إبقاء الأسرة على قيد الحياة. وإلى جانب المعتقدات الدينية - وهي عادة ما كانت غير مواتية لوضع المرأة في النيجر - فإن بعض الممارسات الثقافية (مثل ختان الإناث) قد تكون لها آثار وخيمة على صحتها.

١٤- وفي الأوساط المتضررة بشكل خاص من انعدام الأمن الغذائي، فإن الثروة مرتبطة بحجم الأسرة، أي عدد الأفراد الذين يستطيعون القيام بالأنشطة الزراعية الرعوية. ومن ثم، فمن الصعب جدا الحد من النمو الديموغرافي.

الأولويات والاستراتيجيات الحكومية لمكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي

١٥- عقب أول برنامج للتكيف الهيكلي في أوائل الثمانينات، والأزمة الاقتصادية الشديدة، أجريت تخفيضات ضخمة على قطاعي التعليم والصحة. فمنذ عام ١٩٨١، هبطت نفقات التعليم من ٤٠ مليون دولار إلى ٨ ملايين دولار في العام، والصحة من ١٢ إلى ٨ ملايين دولار. ومع ذلك، فقد أعدت الحكومة خطط عمل.

السياسة الحكومية المتعلقة بالصحة

١٦- ثمة ثلاثة عوامل تلحق الضرر بالنظام الصحي هي: (أ) التغطية السيئة والنوعية الرديئة للرعاية الصحية، التي تعزى إلى نقص الأدوية والعاملين؛ (ب) التركيز الشديد للمسؤوليات في مجال الإدارة؛ (ج) التخصيص السيئ للموارد الحكومية. وتخصص ثلاثة أرباع التكاليف للرعاية الطبية الباهظة والتي لا يستفيد منها سوى أقلية صغيرة من سكان الحضر.

١٧- وإدراكا من الحكومة لهذه القيود، وضعت في عام ١٩٩٥ خطة للتنمية الصحية، أهدافها الأساسية هي: (أ) تقريب السكان من مراكز الرعاية بواسطة لامركزية الخدمات الصحية القائمة على تطوير "المراكز الصحية"؛ (ب) زيادة الوقاية بالتطعيم، والتثقيف الصحي وصحة الأم والطفل؛ (ج) التوسع في تغطية الرعاية الصحية الأولية وتحسين نوعية الخدمات؛ (د) النهوض بتدريب أكثر مواءمة للعاملين الصحيين؛ (هـ) مكافحة الأمراض ذات الأولوية؛ (و) وتحسين الإمدادات وتوافر الأدوية النوعية؛ (ز) النهوض بالمعلومات والتثقيف والاتصالات من أجل موقف إيجابي حيال الصحة.

١٨- وتتوخى هذه الخطة كذلك تحمل الأعباء على مستوى الأحياء. وهذا يعني مشاركة فعالة للخلايا القروية في مجال الإدارة وتخطيط الأولويات الصحية في الحي.

السياسة الحكومية المتعلقة بالتعليم

١٩- رغم أن الحكومة تكرس نحو ١٥ في المائة من ميزانيتها لقطاع التعليم، فإنه ظل ضعيفا. وفي خطة الحكومة الخمسية (١٩٩٥-٢٠٠٠) وخطتها الوطنية للعمل من أجل البقاء على قيد الحياة، وحماية وتنمية الطفل، حددت الحكومة أهدافها حتى عام ٢٠٠٠ والمتمثلة في رفع معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي إلى ما لا يقل عن ٣٥ في المائة للبنين والبنات على السواء، ومعدل محو أمية الكبار إلى ٣٠ في المائة. ولهذا الغرض، اعتمدت الحكومة التدابير والإجراءات التالية: (أ) إعادة تخصيص ٦٠ في المائة على الأقل من موارد النظام التعليمي للمدارس الابتدائية؛ (ب) توعية السكان من أجل تشجيع عدم التسرب المدرسي (وخاصة بالنسبة للبنات)؛ (ج) التشجيع على إحياء رابطات أولياء الأمور؛ (د) لامركزية النظام التعليمي بنقل مسؤولية التعليم الأولى إلى المجتمعات المحلية؛ (هـ) رفع نوعية التدريس.

السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بمكافحة انعدام الأمن الغذائي

٢٠- طبقا "للمبادئ التوجيهية لسياسة التنمية الريفية في النيجر" التي وضعتها الحكومة، فإن الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي ترتكز على ثلاثة أهداف رئيسية هي: (أ) منح السكان إمكانية إنتاج أو الحصول على ما يكفيهم من الأغذية بفضل التنمية الزراعية وحماية البيئة؛ (ب) تأمين ثبات العرض بإنشاء احتياطيات غذائية للطوارئ؛ (ج) تشجيع مصادر العمالة والدخول غير الزراعية.

٢١- ومن أجل زيادة الإنتاج الزراعي وحماية البيئة، تتمثل الأولوية الرئيسية في التصدي للتصحر وتدهور التربة بفضل استحداث تدابير استعادة الأراضي مثل استخدام الأسمدة، واستعمال أنواع ذات جذور قوية، وزراعة الأشجار مثل السنط، والنيم الهندي، والمانجو والجوافة التي تعمل كمصدات للرياح والحد من تصحر التربة. ومن المقترح كذلك تنويع الإنتاج الزراعي بالتشديد على الزراعات غير الموسمية، كالبصل والطماطم والفلفل والفاصوليا، والثوم والبقول؛ وترويج تطوير الزراعات المروية؛ وتشجيع تخصيص المنتجات وفقا للمزايا النسبية وسمات كل إقليم وخصائصه؛ وتحسين نظام توزيع الائتمانات الريفية، وتعزيز الإنذار المبكر.

٢٢- وفيما يختص بثبات العرض، تتوخى الحكومة عدة استراتيجيات هي: (أ) إنشاء بنوك للحبوب؛ (ب) الاحتفاظ باحتياطيات أمنية بفضل تحسين ظروف التخزين في المناطق التي تعاني من العجز المزمن؛ (ج) دعم الشبكات المحلية لتوزيع المنتجات الغذائية؛ (د) تنظيم الواردات وفقا لاحتياجات السوق الوطنية، أي استيراد الحبوب (الواردة أساسا من نيجيريا) عندما يكون الإنتاج الغذائي منخفضا بصورة غير عادية.

٢٣- وفي سبيل تشجيع مصادر جديدة للعمالة والدخل، دعمت الحكومة تنمية المشاريع الريفية الصغيرة وعرضت الوظائف بواسطة برامج العمل العام كثيفة العمالة والتي تنفذها وكالة النيجر للأعمال ذات المنفعة العامة.

٢٤- ووضعت الحكومة في عام ١٩٩٤، وبمساندة **منظمة الأغذية والزراعة**، "برنامجا كاملا للأمن الغذائي"، مقسما إلى برامج فرعية تتمحور حولها ٤١ إجراء تهدف إلى النهوض بالأمن الغذائي في البلاد. وثمة ستة برامج فرعية محددة هي: المؤسسات والخدمات (التدريب الريفي، التعاونيات، الائتمان، والتسويق)؛ الإنتاج الغذائي (الزراعة، تربية الحيوانات، والصيد)؛ البنيات الأساسية (التخزين، النقل والمياه)؛ الأنشطة المولدة للدخل؛ تحسين أحوال المرأة (تنظيم الأسرة، تخفيف عبء الأشغال المنزلية، والائتمان النسائي)؛ والبيئة (إحياء الأراضي والتشجير).

٢٥- وأنشئت ثلاث آليات لتقديم المعلومات بشأن الوضع الغذائي في البلاد: كشوف الحبوب التقديرية، نظام معلومات السوق ونظام الإنذار المبكر. وتتولى كشوف الحبوب مقارنة الإمكانيات التقديرية المتوفرة للحبوب والاحتياجات النظرية للسكان، وذلك في نهاية كل موسم زراعي. وتحسب الإمكانيات المتوفرة وفقا لتقدير الإنتاج الوطني والمخزونات والواردات. أما نظام معلومات الأسواق، الذي يديره مكتب المحاصيل الغذائية في النيجر، وتموله ألمانيا والاتحاد الأوروبي عن طريق اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل، فقد أنشئ عام ١٩٨٩. وهو يراقب توافر الحبوب والغلال في السوق وتطور الأسعار على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية. وتعتبر كشوف الحبوب ونظام معلومات الأسواق عناصر ضرورية لحسن سير العمل في نظام الإنذار المبكر. وقد أنشئ هذا النظام أيضا في عام ١٩٨٩. وهو مزود بأمانة دائمة تابعة لمكتب رئيس الوزراء، ويدعمه أساسا **الاتحاد الأوروبي** (اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل وهو يهدف إلى جمع المعلومات المتاحة بشأن الأمن الغذائي، وتحليلها ونشرها.

تقييم أداء البرنامج حتى الآن

البرنامج في النيجر

٢٦- منذ عام ١٩٧١، أرسل ما يزيد على ٠٠٠ ١٧٠ طن من الأغذية بقيمة إجمالية قدرها ١٤٠,٢ مليون دولار. وتناولت أنشطة **البرنامج** أساسا المساعدة في مجال التنمية، حتى لو كانت بعض عمليات الطوارئ الصغيرة قد بدأت. واثنتان من عمليات الطوارئ هذه شرعا فيهما في إطار مشروعات إنمائية واختصت بإعادة توطين النيجريين العائدين من الجزائر في ١٩٩٠ (٦٤٠ ٢ طنا) ومساعدة اللاجئين التشاديين ١٩٩٤ (٤٦ طنا). أما العمليات الأخرى للطوارئ فقد قامت أساسا على المعونة الغذائية لضحايا الجفاف في ١٩٧٢ و١٩٨٤، أي ١ مليون دولار و٨ ملايين من الدولارات من الأغذية على التوالي.

٢٧- وفيما يختص بالتنمية، تركزت عمليات **البرنامج** حول ثلاثة محاور رئيسية هي: التعليم (منذ ١٩٧١)، والصحة (منذ ١٩٧٦) والتنمية الريفية (منذ ١٩٨٣). وقد خصص نحو ٤٠ في المائة من الأغذية للتنمية الريفية و٣٠ في المائة لكل من القطاعين الآخرين. ويقوم البرنامج الإنمائي **للبرنامج** الآن على هذه المحاور بواسطة ثلاثة مشروعات تنفيذية، بواقع مشروع في كل من هذه القطاعات. وفضلا عن ذلك، ثمة مشروع آخر النيجر ٢٧٣٤ (التنمية الريفية)، قد انتهى في عام ١٩٩٦.

أولا – التنمية الريفية

النيجر ٢٧٣٤ – "التنمية الريفية متعددة الأغراض"

٢٨- بدأ هذا المشروع في عام ١٩٨٦ بتكلفة قدرها ٣٠ مليون دولار، وتم توزيع ما قيمته ٠٠٠ ٥٢ طن من الأغذية. وكان من المتوقع أن يستمر هذا المشروع لمدة أربع سنوات ولكنه تم تمديده لمرحلة ثانية في عام ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٦. وجاء لاحقا لمشروع آخر، هو ٢٦٦١، الذي بدأ في ١٩٨٣.

٢٩- وكان هدف مشروع النيجر ٢٧٣٤ هو النهوض بالتنمية الريفية للمقاطعات الثماني والأحياء الـ ٣٤ في البلاد بواسطة إجراءات لمكافحة التصحر (المحور الرئيسي للمشروع – ٨٠ في المائة من المواد الغذائية)؛ وإنشاء البنيات الأساسية الريفية (٨ في المائة)، وبرامج التدريب (١٠ في المائة) وإقامة بنوك الحبوب (٢ في المائة). واشتمل عنصر المكافحة ضد التصحر على أنشطة صون المياه، وإحياء التربة، وإنتاج الشتلات، ومصدات الرياح وتثبيت الكثبان الرملية. وفضلا عن ذلك، تضمن هذا المشروع على المعونة الغذائية وأنشطة "الغذاء مقابل العمل" للعائدين من الجزائر البالغ عددهم ٥٠٠ ٦ عائد في ١٩٩٠ (رحل فقدوا قطعانهم إثر جفاف ١٩٨٤) و٤٠٠ لاجئ تشادي في عام ١٩٩٤. وعلى النقيض من مشروع كيتا (المشروع الثاني للتنمية الريفية **للبرنامج**)، عمل مشروع النيجر ٢٧٣٤ وفقا لنظام خصصت فيه أغذية **البرنامج** مباشرة للخدمات التقنية الحكومية. فكانت هذه الأخيرة تتلقى طلبات المعونة، وتدرسها ثم تقبلها أو ترفضها حسب الحالة.

٣٠- وطبقا للتقييم المرحلي الذي أجري في عام ١٩٩٤، لم تكن نتائج المشروع مرضية. والمعونة الغذائية التي خططت أصلا لكي تكون بمثابة الدعم لمشروعات التنمية الريفية الممولة من الجهات المانحة أو من المصالح الحكومية، تطورت تدريجيا نحو مساندة مالية عامة دون إمكانية إقامة علاقة كمّية بين المعونة المقدمة من **البرنامج** وبين ما تحقق من إنجازات. ويعزى هذا الوضع منذ البداية إلى بعض نقاط الضعف في تصميم العمليات. وقد تضخمت كذلك بسبب تجميد جزء كبير من التمويل الخارجي من جهة، وإقامة هيكل لا مركزي منذ عام ١٩٩١ من جهة أخرى، وهو ما تمخض عن انعدام الصرامة في المتابعة والتقييم.

٣١- وبصورة عامة، أتاح المشروع خلق عدد كبير من الوظائف المؤقتة وتوزيع الأغذية على أشخاص كثيرين. ونظرا لهجرة الرجال، فإن مشاركة النساء كانت هامة جدا (٦٠ في المائة في المتوسط).

٣٢- ولقد لعبت المعونة الغذائية دون شك دورا إيجابيا في تعبئة السكان الذين شاركوا في الأشغال ذات المصلحة المشتركة كثيفة العمالة. ومع ذلك، فعندما استخدمت لصيانة الإنجازات (نحو ١٥ في المائة من مجموع السكان)، فإنها قد ساهمت في خلق نوع من التبعية والارتهان. وعموما، فإن المعونة الغذائية في هذا المشروع لم تحقق التأثير المنشود بسبب التنوع الكبير للإجراءات المعانة، والتي كانت سيئة التخطيط والتي لم تستهدف بالضرورة المناطق الأكثر تعرضا لمخاطر انعدام الأمن الغذائي، وفي غياب نظام متسق للرصد والتقييم. أما عنصر بنوك الحبوب، الذي كان محدودا بشكل واضح من الناحية الزمنية، والمدار والممول بواسطة **منظمة العمل الدولية**، فقد كان ناجحا.

النيجر ٣٥٧٩ - "التنمية الريفية المتكاملة في أحياء كيا، وبوزا، وتشنتابارادن"

٣٣- بقيمة إجمالية قدرها ١٤,٥ مليون دولار، منها ٠٠٠ ٢٣ طن من الأغذية الموزعة، فإن هذا المشروع قد بدأ في ١٩٨٩ لمدة ثلاث سنوات وجرى تمديده لمرحلة أخرى من ١٩٩٢ إلى نهاية ١٩٩٧.

٣٤- وكانت أهداف المشروع وأنشطته، التي تركزت في ثلاث أحياء (كيتا وبوزا وتشنتابارادن)، مماثلة لأهداف وأنشطة مشروع النيجر ٢٧٣٤. ومع هذا، لم يعمل هذا المشروع على أساس الطلبات الربع سنوية المقدمة إلى المصالح الحكومية، وكان محددا بوضوح من حيث الزمن والحيز. وهو ممول من إيطاليا وتديره **منظمة الأغذية والزراعة**.

٣٥- ونظرا للوضع (على حد الأراضي الصالحة للزراعة في النيجر والمعرضة لخطر الانجراف) والكثافة السكانية العالية نسبيا، فإن النتائج المحرزة تعتبر في مجموعها مرضية جدا: تحسين الظروف الاقتصادية لصغار الفلاحين واستفادة المشهد الايكولوجي الذي كان في السابق قد تعرى تماما. وانعكس الاتجاه الايكولوجي مما كان له أثره الحاسم على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في الإقليم. ويصل الإنتاج السنوي للدخن إلى قرابة ٠٠٠ ٤٠ طن الآن، وهو ما يلبي الاحتياجات الغذائية للمنطقة ويمثل اثنين في المائة من الإنتاج الوطني.

٣٦- وكان من شأن المعونة الغذائية المقدمة من **البرنامج** في هذا المشروع، أن حثت القرويين على المشاركة في الأشغال ذات المنفعة العامة. وتمثل الحصة اليومية، التي تعادل في قيمتها ١,٣٣ دولار (١٧٠ في المائة من متوسط الدخل في النيجر)، تحويلا للدخول للأسر المشاركة في منطقة كانت تعاني في السابق من العجز الغذائي. وكانت النساء في بداية المشروع يمثلن ما بين ٧٦ و٨٠ في المائة من اليد العاملة، ثم ٤٨ في المائة ابتداء من ١٩٩٤. وهذا يبرهن على الآثار الإيجابية للمشروع في بداية عملية توطين السكان من الذكور الذين كانوا يميلون في السابق إلى الهجرة. وقد أتاح هذا للنساء أن يتفرغن لأنشطة أخرى مثل تنمية المحاصيل الزراعية (البطاطا، والفاصوليا والخس والطماطم) والزراعات المدرة للدخل (النيبي والبصل وعباد الشمس).

٣٧- وقد أنشئت وحدة داخلية للرصد والتقييم. وهي مكونة من خبير دولي، ومنسق وطني، ومعلوماتي، واثنين من المحققين، وتقوم بوضع تقارير ربع ونصف سنوية وترفعها إلى مكتب **البرنامج**، وإعداد برمجة الأنشطة التي ينبغي إنجازها، ووضع تقدير للأغذية التي يتطلبها المشروع. وتنفذ هذه الأعمال تنفيذا سليما ويمكن وصف أدائها بأنه جيد. ومع هذا، فإن متابعة ورصد الآثار غير المباشرة على الظروف الاجتماعية والاقتصادية مازالت غير كافية. وعقب الانتهاء من دراسة أجريت في مارس/ آذار ١٩٩٧ بواسطة الخبراء الاستشاريين **لمنظمة الأغذية والزراعة**، اتضحت ضرورة إنشاء شعبة متابعة داخل المشروع من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنهوض بأحوال المرأة.

٣٨- **الاتجاهات في المستقبل**. نظرا لتولي السكان المحليين في كيتا مسؤولية إنجازات المشروع، ينتظر حدوث نوع من التخلي التدريجي في هذا المنطقة. وقد أنشئت هياكل للإدارة (تعاونيات ومؤسسات) لضمان استدامة هذه المكاسب. ويتعين تكثيف هذه الجهود حتما.

ثانيا – الصحة

النيجر ٢٠٧٢ – "التغذية الإضافية في مراكز رعاية الأمومة والطفولة والمستشفيات ومراكز التأهيل والتوعية التغذوية"

٣٩- هذا المشروع الذي تبلغ قيمته الإجمالية ٢٥,٤ مليون دولار، منها ٠٠٠ ٥١ طن من الأغذية الموزعة، بدأ تنفيذه في عام ١٩٧٦ وتم تمديده ثلاث مرات. وقد بدأت المرحلة الحالية في ١٩٩٢ وستنتهي في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٧. وجاءت المعونة المقدمة من **البرنامج**، والتي تنضوي ضمن خطة التنمية الصحية في النيجر، لكي تدعم الجهود التي تبذلها الحكومة والهادفة إلى تحسين التغطية الصحية لسكان الريف واستحداث أنشطة وقائية في مجال الصحة، مع العمل في نفس الوقت على تحسين الرعاية التأهيلية التغذوية.

٤٠- وتهدف هذه المرحلة إلى زيادة تردد الحوامل والأمهات المرضعات والأطفال دون سن الخامسة، على الهياكل الصحية الثمانين للتأهيل التغذوي (من مجموع ٣١٠ هياكل قائمة حاليا في البلاد) وعلى ثمانية مراكز لطب الأطفال. وأكثر من ٦٣ في المائة من المراكز المعانة تقع في المنطقة الريفية. ويتلقى نحو ٠٠٠ ٢٥ شخص كل سنة حصصا من **البرنامج** (دخن، ونيبي، وزيت ولبن وسكر).

٤١- ويفتقر المشروع إلى المعطيات والبيانات مما يجعل من الصعب إجراء تحليل مناسب لما طرأ من تحسن على معدل التردد. ومن ثم، فقد تم تعيين خبير استشاري وطني في ١٩٩٦، لكي يتولى إنشاء نظام للرصد والمتابعة، ولكن اتضح أن توجيهاته كانت معقدة جدا. وبالإضافة إلى مشكلة الرصد والتقييم، فإن الاستهداف الملائم للمستفيدين، الذي كان سيسمح بتوجيه المعونة صوب مناطق أشد تضررا، لم يتم. وقد عانى المشروع كذلك من انعدام التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية، ومن انعدام قيام خدمات الدعم في القطاع الصحي (**البرنامج**، **ومنظمة اليونيسيف**، **وصندوق التنمية الأوروبي**، **ومنظمة الصحة العالمية**، والمعونة والعمل والرابطة الفرنسية للمتطوعين من أجل التقدم).

٤٢- **الاتجاهات في المستقبل**. ينبغي القيام باستهداف دقيق. كما ينبغي توخي مشاركة فعالة للخلايا القروية كيما لا تعتبر المعونة الغذائية كمجرد استلام سلبي لها. وفضلا عن ذلك، سيكون من الضروري تكثيف التعاون مع الأطراف الرئيسية المعنية في قطاع الرعاية الصحة، ومن بينها **منظمة اليونيسيف** و**منظمة الصحة العالمية** والمعونة والعمل، و**البنك الدولي**

وصندوق التنمية الأوروبي. وقد بدأت عدة مناقشات بالفعل مع أطباء بدون حدود للقيام بمتابعة تغذوية في المراكز الصحية في حي زيندر.

ثالثا – التعليم

النيجر ٢٤٤٥ – "المعونة الغذائية للمدارس الابتدائية في مناطق البدو والرحل"

٤٣- بدأ تنفيذ هذا المشروع الذي تبلغ قيمته ٤٥ مليون دولار، منها ٠٠٠ ٥٤ طن من الأغذية التي ستكون قد وزعت حتى أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠٠٠، في عام ١٩٧٥، وتم تمديده ثلاث مرات. وقد انطلقت المرحلة الأخيرة في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٦ ولمدة أربع سنوات. وقد جاء مشروع النيجر ٢٤٤٥ كمتابعة للمشروع ٦٢١، الذي بدأ في عام ١٩٧١.

٤٤- وإلى جانب قيامه بالعمل كتغذية إضافية، فإن هدف المشروع هو دعم السياسة الحكومية التي ترمي إلى توسيع قاعدة التعليم الأساسي لكي يشمل جميع الأطفال في سن الدراسة.

٤٥- وعقب بعثة الاستعراض التقني الموفدة في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٥، تقرر بالنسبة لمرحلة ١٩٩٦-٢٠٠٠، أن يستفيد من معونة **البرنامج** أطفال المناطق التي تعاني من هشاشة الأمن الغذائي. واتفق الرأي كذلك على إيلاء الأولوية للسكان البدو والرحل، ولاسيما للبنات. وتقدم ثلاث وجبات في اليوم (دخن، برغل، سمك، لبن، زيت، سكر) لعدد ٠٠٠ ١٦ طفل من البدو طوال ٢٨٠ يوما في السنة. وفي محيط الرحل، سيتم خفض عدد التلاميذ الذين يتلقون المعونة تدريجيا من ٦٠٠ ٩ في السنة الأولى إلى ٠٠٠ ٧ في نهاية المشروع. وهم يحصلون على ثلاثة وجبات يومية طوال ٢٠٠ يوم في السنة. وفضلا عن ذلك، فإن الأسر التي ترسل بناتها إلى المدرسة تتلقى حصصا ربع سنوية بواقع ٥٠ كيلوغراما إلى ١٠٠ كيلوغرام من الدخن.

٤٦- **الاتجاهات في المستقبل**. بالنسبة للمرحلة الجديدة، أفردت اعتمادات خصيصا لإنشاء نظام للمتابعة. وخصص حاسوب للإدارة الوطنية للمشروع وتلقى مديرو المدارس التدريب على استيفاء كشوف التردد على المدارس. ومن المنتظر أن يحدث نوع من التخلي الجزئي **للبرنامج**. ومن الناحية النظرية، فإن ذلك سيعوضه تولي السلطات المحلية والوطنية للمسؤولية، وإعادة تنشيط رابطات أولياء الأمور. وستجري متابعة للتأكد من أن عدد البنات الملتحقات بالمدارس، يزداد (زيادة بنسبة خمسة في المائة على الأقل كل عامين ولكل مدرسة). ومن المتوخى قيام تعاون أوثق مع بعض المنظمات غير الحكومية، لاسيما منظمة المساعدة والعمل (تشييد المدارس)، والرابطة الفرنسية للمتطوعين من أجل التقدم.

نقاط القوة والضعف في برامج البرنامج

٤٧- خلال العقود الأخيرة، تمحورت مشروعات **البرنامج** حول أولويات اجتماعية – اقتصادية وضعتها حكومة النيجر (التنمية الريفية والسياسة الاجتماعية). وقد عملت المعونة الغذائية على مكافحة تدهور البيئة وزيادة الإنتاج الزراعي في منطقة مشروع كيتا. وفي ما يختص بعمليات المشروعات الريفية متعددة الأغراض، فإنها قد ساعدت بطريقة منتظمة بعض القرى والمناطق على تنمية إمكانياتها الزراعية، ولكن دون أن تترك أي أثر دائم على المدى المتوسط والطويل.

٤٨- وفي مجال الصحة، تنضوي المعونة الغذائية ضمن سياسة الحكومة الموضوعة في عام ١٩٩٥ (خطة التنمية الصحية)، ولاسيما فيما يتعلق بتوسيع التغطية الصحية. وخلال المرحلة القادمة، سيكون للمعونة الغذائية تأثيرا هاما عندما ستغطى جميع المراكز الصحية للدوائر الأشد تضررا. وفي مجال التعليم، فإن المرحلة التي انطلقت في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٦، تدخل ضمن الخطة الوطنية للعمل من أجل البقاء على قيد الحياة، وحماية وتنمية الطفل، كما أنها تهدف إلى زيادة الالتحاق بالمدارس الابتدائية، لاسيما بالنسبة للبنات. ويتمثل العنصر الحفاز الجديد في منح حصص غذائية لأولياء الأمور الذين يرسلون بناتهم إلى المدرسة.

٤٩- ومع ذلك، ورغم أن المعونة الغذائية **للبرنامج** قد اندرجت بشكل جيد ضمن الأولويات الحكومية، فإنها لم تستخدم بطريقة فعالة لسبب انعدام الاستهداف وقت التصميم وأثناء تطور المشروعات. وعلاوة على ذلك، لم يتخذ سوى القليل من التدابير الملموسة لكي تشارك المرأة في تحديد الأنشطة وكذلك إدارتها وتنفيذها، ولكي تحظى بحصة عادلة من النتائج.

٥٠- وقد كشف **البرنامج** في النيجر أوجه قصور هامة في ما يختص بالرصد والتقييم. فالواقع أن انعدام البيانات والمعلومات على المستوى الوطني والإقليمي قد أعاق بشكل كبير القدرة على إجراء أي تحليل لإتاحة إدخال التغييرات على توجهات المشروعات وطرق تنفيذها. ومع هذا، فقد كان أداء **البرنامج** فعالا في ما يختص بمتابعة نقل الأغذية وتحديد عدد المشتركين وتقييم مؤشرات المخرجات.

٥١- وفيما يتعلق بمشروعات "الغذاء مقابل العمل"، ينبغي أن تستخدم المعونة الغذائية فقط أثناء الفترات الفاصلة بين موسم الحصاد وأساسا في المناطق التي تعاني من عجز الأغذية.

اتجاهات معونة البرنامج في المستقبل

الاستراتيجية المقترحة

٥٢- يتعين على **البرنامج** في السنوات الخمس القادمة أن يتدخل في ظروف ما انفكت تتدهور. ونظرا لأن الإنتاج الغذائي حسب الفرد يواصل انخفاضه، فمن غير المتوخى أن يتخلى **البرنامج** عن محاوره الثلاثة للعمليات (التنمية الريفية، والصحة والتعليم) على المدى القصير. غير أن الاستهداف الأدق للمستفيدين من الموارد الغذائية من شأنه إتاحة أقصى تأثير على السكان المعدمين، وخاصة النساء. وستظل أنشطة "الغذاء مقابل العمل" في قطاع التنمية الريفية هامة جدا، وإن كانت أقل أهمية مما كان عليه الحال في الماضي. ولمكافحة الجوع، تقوم استراتيجية **البرنامج** على أساس المشاركة الفعالة للسكان، ولاسيما النساء، وللشركاء الحكوميين وغير الحكوميين. وسيواصل **البرنامج** كذلك معونته في مجالات صحة الأمومة والطفولة والتعليم وهي أمور تشكل أولويات مذكرة الاستراتيجية الوطنية (١٩٩٨-٢٠٠٢) التي وضعتها الحكومة بمساعدة **منظومة الأمم المتحدة**.

٥٣- ونظرا لتعرض البلد لخطر ظهور الجفاف المتكرر، فمن الممكن جدا في خلال السنوات القادمة أن تكون الحاجة ماسة الحاجة إلى المعونة الطارئة. فالاحتياطي الوطني ضعيف جدا بحيث يسمح بمسحوبات مؤقتة، ومن ثم، فإن أول عمل **للبرنامج** سيتمثل في سحب المواد الغذائية من الاحتياطيات الموجودة في المخازن، والتي تتراوح عادة بين ٥٠٠٠ و١٠ ٠٠٠ طن، وتصريفها في المناطق المتضررة بالجفاف. وعلى هذا، **فالبرنامج** يجب أن يحدد دوره في الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من حدة الكوارث، وهذا بالتعاون الوثيق مع برنامج المساعدة الخاصة **للبنك الدولي** ومع الجهات المانحة

الأخرى. وسيضع المكتب الإقليمي **للبرنامج** في أواغادوغو خطط إغاثة وإعدادها حتى نهاية ١٩٩٧، وهي ستسمح لمكتب **البرنامج** في النيجر بوضع استراتيجية دقيقة تهدف إلى الاستجابة لحالات الطوارئ. ويمكن إدراج معلومات مفصلة ضمن وثيقة **البرنامج**، ولاسيما على مستوى مخزونات الإغاثة المخصصة لتخفيف وطأة الكوارث.

برمجة المعونة والموارد المطلوبة

٥٤- فيما يتعلق بقطاع التنمية الريفية، فإن كيتا حاليا هو المشروع الوحيد قيد التنفيذ. وسينتهي في أواخر يونيو/ حزيران ١٩٩٨. وفي ضوء النتائج غير المرضية لمشروع النيجر ٢٧٣٤، ستستخدم المعونة الغذائية المقدمة من **البرنامج** كتكملة فقط لمشروعات التنمية الريفية المحددة تحديدا واضحا في الزمان والتي تأكدت عملية تمويلها وإدارتها من الخارج. ويجب على **البرنامج** أن يشارك فقط في المشروعات التنفيذية في مناطق التصحر وانعدام الأمن الغذائي. ومن المنتظر التخلي التدريجي عن منطقة كيتا. وسيساند **البرنامج** المبادرات التي تندرج ضمن خطة الحكومة (المبادئ التوجيهية لسياسة التنمية الريفية)، التي ترمي إلى تحسين التوافر الغذائي بفضل الإنتاج وحماية البيئة.

٥٥- وسيتوقف حجم الأغذية اللازمة للعمليات الجديدة للبرنامج على مشاركته مع شركاء آخرين؛ ويمكن مع هذا القول إن هذا القطاع يمكنه أن يستوعب نحو ٢٠ ٠٠٠ طن من الأغذية أثناء السنوات الأربع للبرنامج.

٥٦- وستجرى أنشطة **البرنامج** في إطار خطة التنمية الصحية للأقسام (١٩٩٥-٢٠٠٠) التي وضعتها الحكومة والتي تهدف إلى تحسين نوعية خدمات الصحة الأولية والتغطية الصحية. وسينتهي المشروع الجاري (النيجر ٢٠٧٢) في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٧. وسيتم وضع ملامح مشروع لمرحلة جديدة مدتها أربع سنوات في أقرب وقت ممكن؛ وعلى النقيض من المرحلة الراهنة، فإنه سيغطي جميع مراكز الأحياء التسعة الأشد تضررا. وستستلزم المرحلة الجديدة ٢٨ ٠٠٠ طن من الأغذية طوال أربع سنوات.

٥٧- وثمة شرط حاسم لنجاح المرحلة الجديدة يتمثل في تكثيف التعاون مع الشركاء الرئيسيين في قطاع الصحة مثل **منظمة اليونيسيف** و**منظمة الصحة العالمية** و**البنك الدولي** و**صندوق التنمية الأوروبي**.

٥٨- وقد أعدت مرحلة جديدة لمعونة المقاصف المدرسية وستتدرج حتى أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٠. وهي تندرج ضمن الخطة الحكومية التي هدفها دعم الالتحاق بالمدارس الابتدائية. وهذه المرحلة الجديدة تستهدف أبناء المجموعات السكانية من البدو والرحل. وتم التشديد بوجه خاص على التحاق البنات بالمدارس، بواسطة الحصص الغذائية الجافة المقدمة إلى الأسر (٢ ٠٠٠ كل سنة) التي ترسل بناتها إلى المدرسة. وفي هذا المشروع الجديد، ينتظر خفض كميات الأغذية الموزعة في محيط الرحل بصورة تدريجية وذلك من أجل زيادة توعية السلطات المحلية بمسؤولياتها. وفي أوساط البدو، وفي السنوات الأربع للمشروع، سيتلقى ١٦ ٠٠٠ تلميذ سنويا ثلاث وجبات طوال ٢٨٠ يوما في السنة. وفي أوساط الرحل، سينخفض عدد التلاميذ المعانين تدريجيا من ٩٦٠٠ في السنة الأولى إلى ٧٠٠٠ في نهاية المشروع. وسيحصلون على ثلاث وجبات يومية طوال ٢٠٠ يوم في السنة. وقد تم برمجة كمية قدرها ١٥ ٥٠٠ طن لمدة أربع سنوات.

٥٩- ويتعين على **البرنامج** أن يكثف تعاونه مع الشركاء الآخرين. **فمنظمة الأغذية والزراعة** قد توخت في برنامجها الكامل للأمن الغذائي (١٩٩٤-٢٠٠٠) جانبا يتعلق بالتعليم يشدد على إنشاء البنيات الأساسية المدرسية وعلى برنامج للتغذية المدرسية. وفي إطار برنامج القطاعي للتعليم الأساسي (١٩٩٥-٢٠٠٠) أنشأت **منظمة اليونيسيف** وبمساندة من **البنك الدولي**، مشروعا لتوزيع المغذيات الدقيقة والأدوية الطاردة للديدان في مدارس محافظات زيندر ومرادى وتاهوا،

وأغاديز وتيلابيري ووضع الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج المساعدة الخاصة الثامن (١٩٩٥-٢٠٠٠) لنفسه أولوية النهوض بالتعليم الأساسي. وفي إطار برنامجه لمكافحة الفقر، أعد **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، وبالتعاون مع **منظمة اليونسكو**، استراتيجية لتطوير التعليم الأساسي تهدف أنشطتها إلى تحسين البرامج المدرسية. ووضعت **منظمة الصحة العالمية** برنامجا للتثقيف الصحي والصحة المدرسية والإصحاح وتصريف المياه للمدارس.

٦٠- وتصل كمية الأغذية للبرنامج المقبل المقدمة من **البرنامج** إلى ما مجموعه ٥٠٠ ٦٣ طن، موزعة على النحو التالي: ٠٠٠ ٢٨ طن لقطاع الصحة، و٥٠٠ ١٥ طن للتعليم، و٠٠٠ ٢٠ طن للتنمية الريفية.

الطرق التي سيتبعها البرنامج لتقديم معوناته والجوانب التنفيذية

٦١- من المتوقع شراء ٥٠٠ ٥٢ طن (٧٠٠ ٤٧ طن من الدخن و ٨٠٠ ٤ طن من النيبا) محليا وذلك من مجموع الأغذية اللازمة لعمليات البرنامج الجديد والبالغة ٥٠٠ ٦٣ طن. ويعني هذا سنويا ٩٢٥ ١١ طنا من الدخن و٢٠٠ ١ طن من النيبا). وكما في الماضي، لن تترك هذه المشتريات أي أثر مشوش على الأسواق. فالإنتاج الوطني للدخن هو مليونان من الأطنان تقريبا. وما سيشتريه البرنامج سنويا من الدخن لن يمثل إذن سوى ٠,٦ في المائة من الإنتاج الوطني. وفضلا عن ذلك، ستعمل هذه المشتريات كناقلة للدخول إلى تجار النيجر وإلى الفلاحين. وستمر المنتجات المستوردة البالغة ٠٠٠ ١١ طن (سكر وزيت وبرغل ولبن وسمك) عبر ميناء كوتونو في بنين.

٦٢- ونظرا للأزمة الشديدة جدا التي تعاني منها المالية العامة، فمن الضروري أن يواصل **البرنامج** معوناته للإغاثة بتكلفة النقل الداخلي، والتخزين والمناولة خلال السنوات الخمس القادمة. وهذه التكلفة ستكون في حدود ٢٥ دولارا عن كل طن من الأغذية الموزعة، وذلك لقطاع التعليم، و٤٠ دولارا لقطاع الصحة و١٨ دولارا لقطاع التنمية الريفية.

٦٣- وفي إطار البرنامج الجديد، من اللازم إعادة النظر في تكوين الحصص الغذائية. فهذه الحصص تختلف من مشروع إلى آخر. فبالنسبة لمشروعات التنمية الريفية، يحصل كل شخص على حصة عائلية (دخن، زيت، لبن، سكر، سمك، نيبي) تستطيع أن تغذي أربعة أشخاص. ولمشروع التعليم، يحصل كل طفل على الدخن والبرغل واللبن والسمك والزيت والسكر. ولمشروع الصحة، تحصل النساء على الدخن والزيت والنيبي والسكر، ويحصل الأطفال على الألبان.

المخاطر

٦٤- تستعد حكومة النيجر لإبرام برنامج آخر للتكيف الهيكلي مع **البنك الدولي** قبيل يوليو/ تموز ١٩٩٧. وهذه الإصلاحات تهدد على المدى القصير بزيادة الفقر. وهذا الوضع يمكن أن يتولد عنه ارتفاع متطلبات المعونة الغذائية في جميع أنحاء البلاد، مما سيجعل استهداف المعونة المقدمة من **البرنامج** أكثر تعقيدا.

٦٥- وينبغي تعويض الوسائل المحدودة لمختلف الوزارات التي تقوم بتنفيذ مشروعات **البرنامج** بتدعيم مكتب **البرنامج** في النيجر وتعزيزه وذلك بواسطة تمويل جزئي لبعض تكاليف التنفيذ.

٦٦- وتظل إمكانيات المعونة الثنائية ومتعددة الأطراف قليلة، وفي إطار وضع أوقف فيه بعض الشركاء الرئيسيين تعاونهم الثنائي مع النيجر.

الملحق الأول

توزيع الأغذية					
	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	المتوسط
			(بالأطنان)		
المشروع ٣٥٧٩	٢ ٤٥٠	٣ ٢٤٥	١ ٩٩٦	٢ ٣٣٦	٢ ٥٠٧
المشروع ٢٧٣٤	٤ ٦٢٠	٣ ٩٢٠	٢ ٨٥٨	١ ٩٥٦	٣ ٣٣٩
المشروع ٢٤٤٥	٣ ١٤٥	٣ ٤٦٧	٢ ٥٢٩	٢ ١٩٠	٢ ٨٣٣
المشروع ٢٠٧٢	٧ ٠٨٨	٧ ٢٥٢	٦ ٧٤٨	٦ ٩١٧	٧ ٠٠٢
المجموع	**١٧ ٣٠٣**	**١٧ ٨٨٤**	**١٤ ١٣١**	**١٣ ٣٩٩**	**١٥ ٦٨١**

الملحق الثاني

عدد المستفيدين المباشرين				
	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
المشروع ٣٥٧٩	٧ ٣٨٠	٩ ٧٢٠	٥ ٩٤٠	٦ ٩٣٠
المشروع ٢٧٣٤	٢٤ ٥٧٥	٢٠ ٨٥٠	١٥ ٢٠٠	١٠ ٤٠٠
المشروع ٢٤٤٥	٢١ ٨٤٠	٢٤ ٠٧٥	١٧ ٥٦٠	١٥ ٢١٠
المشروع ٢٠٧٢	٣٣ ٧٧٠	٣٤ ٥٥٥	٣٢ ١٦٠	٣٢ ٩٤٠
المجموع	**٨٧ ٥٦٥**	**٨٩ ٢٠٠**	**٧٠ ٨٢٠**	**٦٥ ٤٨٠**

بالنسبة للمشروع ٣٥٧٩ (التنمية الريفية لكيتا) يتسلم كل شخص عن كل يوم عمل حصة أسرية قدرها ٢,٧٥ كيلوغرام من ا غذية التي تكفي لتغذية أربعة أشخاص.

بالنسبة للمشروع ٢٧٣٤ (التنمية الريفية متعددة ا غراض)، يتسلم كل شخص عن كل يوم عمل حصة أسرية قدرها ٢,٨ كيلوغرام التي تكفي لتغذية أربعة أشخاص.

بالنسبة للمشروع ٢٤٤٥ (المقاصف المدرسية) يحصل كل طفل على ثلاث وجبات في اليوم. وتقدم هذه الوجبات لعدد ٠٠٠ ١٦ طفل في أواسط البدو طوال ٢٨٠ يوما في السنة. وأوساط الرحل، سينخفض عدد ا طفال المعانين تدريجيا من ٩٦٠٠ في السنة ا ولى إلى ٧٠٠٠ في نهاية المشروع. وهم يحصلون على ثلاث وجبات يوميا طوال ٢٠٠ يوم في السنة.

بالنسبة للمشروع ٢٠٧٢، تحصل ا مهات الحوامل والمرضعات وا طفال الضعفاء، حصة يومية قدرها ٠,٩٤٥ غرام طوال ٢٦٠ يوما في السنة. وا طفال في سن ما قبل المدرسة (من ٦ أشهر إلى ٥٩ شهرا) ويعانون من سوء التغذية المعتدل، يحصلون على حصة يومية فردية قدرها ١٨٠ غرام طوال ٢٦٠ يوما في السنة. وا طفال في سن سابقة على الالتحاق بالمدرسة (٦ شهور إلى ٥٩ شهرا) ويعانون من سوء التغذية الخطير يحصلون على حصة فردية قدرها ٣٢٠ غرام طوال ٣٥٦ يوما في السنة.